PUBLIC

الشركة التونسية للكهرباء والغاز- مشروع إلميد - تدعيم شبكة الكهرباء قرمبالية – كندار

رقم المشروع: ٥٦٨٨٩

الحالة الراهنة للمشروع: تمت مراجعة فكرة المشروع

الموقع: تونس

قطاع الأعمال: الطاقة

نوع الإشعار: حكومي

فئة التصنيف البيئي: A

تاريخ المو افقة: ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥

تاريخ الإفصاح: ٠١ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥

تنزيل

ترجمة وثيقة ملخص المشروع (اللغة الفرنسية_تنسيق PDF ١,٢٦ ميغابايت)

وصف المشروع

توفير قرض سيادي ممتاز مضمون يصل إلى ٤٥ مليون يورو للشركة التونسية للكهرباء والغاز ("STEG" أو "الشركة") لتمويل إنشاء مشروع تدعيم شبكة الكهرباء قرمبالية – كندار ("المشروع"). يشمل المشروع أساسًا خط نقل هوائي بجهد ٤٠٠ كيلوفولت يمتدّ لمسافة تُقدَّر بنحو ٨٥ كيلومترًا بين منطقتي قرمبالية وكندار في تونس، بالإضافة إلى خطوط نقل هوائية أخرى مرتبطة به في نقاط الدخول والخروج.

أهداف المشروع

في إطار مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا (إلميد) الأوسع نطاقًا، سيسمح هذا المشروع بنقل الكهرباء الخضراء المنتجة في الجزء الجنوبي من البلاد، فضلاً عن تحقيق أهداف التصدير من خلال الربط الكهربائي "إلميد" بين تونس وإيطاليا. يُعَدّ هذا المشروع، بما يتضمّنه من تدعيمٍ لبنية شبكة النقل الكهربائي، ضروريًا لضمان التكامل الفعّال لمصادر الطاقة المتجددة الجديدة وتأمين نقل الكهرباء إلى مراكز الاستهلاك وممرّات التصدير.

تأثير التحول

درجة تأثير التحول المتوقعة: ٦٤

يدعَم المشروع سمتي التحول "أخضر" و"شمولي" من خلال الجمع بين استثمار النفقات الرأسمالية والتعاون الفني.

على وجه التحديد، سيساهم المشروع في ما يلي:

- تيسير تطوير مصادر الطاقة المتجددة في تونس من خلال زيادة قدرة الشبكة على استيعاب قدرات جديدة لتوليد الطاقة المتجددة.
- تحسين فرص تشغيل الشباب المتخصصين في قطاع الطاقة في تونس من خلال إنشاء برنامج وطني جديد للتعليم المزدوج معتمد رسميًا يهدف إلى تدريب الداخلين الجدد إلى سوق العمل من الشباب.

والمشروع يتماشى مع نهج البنك للتحول إلى الاقتصاد الأخضر.

بيانات العميل

الشركة التونسية للكهرباء والغاز

الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG) هي شركة وطنية مملوكة بالكامل للدولة، تعمل تحت إشراف وزارة الصناعة والمناجم والطاقة. تأسست الشركة عام ١٩٦٢، وهي مسؤولة عن إنتاج الكهرباء والغاز ونقلهما وتوزيعهما واستيرادهما وتصديرهما.

ملخص التمويل المقدم من البنك

٤٥ مليون يورو

قرض مضمون سيادي يصل إلى ٤٥ مليون يورو لشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG).

تكلفة المشروع الإجمالية

٤٥ مليون يورو

الإضافية

يُستمد عنصر الإضافة من هيكل التمويل والأدوات المقدمة. يُقدم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تمويلاً غير متوفر في السوق من مصادر تجارية بشروط وأحكام معقولة لمثل هذا المشروع العام الاستراتيجي.

الملخص البيئي والاجتماعي

صُنف المشروع من الفئة (A) (وفقاً للسياسة البيئية والاجتماعية لعام ٢٠١٩. يتطلّب إنشاء خطوط نقل كهرباء هوائية جديدة بجهد عالٍ يبلغ ٤٠٠ كيلوفولت إعداد دراسة لتقييم التأثير البيئي والاجتماعي الكامل.

تم إعداد حزمة الإفصاح لدراسة تقييم التأثير البيئي والاجتماعي الكامل الخاصة بمشروع خطوط النقل الهوائية بجهد ٤٠٠ كيلوفولت بطول يقارب ٨٥ كيلومترًا، بالإضافة إلى خطوط الدخول والخروج المرتبطة به بجهد ٢٢٥ كيلوفولت وطول يقارب ٢٠ كيلومترًا، من قبل استشاريين مستقلين، وأُفصح عنها في ٢ أبريل/نيسان ٢٠٢٥ لمدة ١٢٠ يومًا، وذلك تماشيًا مع سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة بالبنك، وشمل ذلك عقد مشاورات مجتمعية مع الأطراف المعنية المتأثرة بالمشروع. تضمنت حزمة الدراسة تقييم التأثير البيئي والاجتماعي ملخصًا غير فني، وخطة مشاركة أصحاب المصلحة، وإطار إعادة التوطين، وخطة إدارة التنوع البيولوجي، إضافةً إلى خطة العمل البيئية والاجتماعية. ولا يتطلّب المشروع إجراء أي عملية إضافية لتقييم التأثير البيئي بموجب التشريعات الوطنية.

كما تم إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية لمراحل الإنشاء والتشغيل، وتشمل تدابير التخفيف الواردة في تقريري دراسة تقييم التأثير البيئي والاجتماعي وخطة العمل البيئية والاجتماعية، مع تحديد مسؤوليات التنفيذ التي تشمل الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمقاول المسؤول عن التصميم والتوريد والإنشاء الرئيسي والمقاولين الفرعيين. وسيتم اعتماد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الواردة في تقرير دراسة تقييم التأثير البيئي والاجتماعي من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز، ودمجها ضمن وثائق العطاءات التي ستُقدَّم للمقاولين المحتملين.

يمر المسار الأساسي للمشروع عبر مناطق ريفية وزراعية في أربع ولايات. وقد تم إنشاء حرم مسار بعرض ٥٠ مترًا (٢٥ مترًا على كل جانب) لتوفير المرونة اللازمة لإجراء التعديلات أثناء مرحلة الإنشاء. ولا تتقاطع خطوط النقل مع أي مناطق طبيعية محمية، غير أن ممرات هجرة الطيور قد تتداخل جزئيًا مع المسار، وقد أُخذ ذلك في الاعتبار ضمن التقييم. يتجنب المسار المرور خلال التجمعات السكنية والمنشآت، إذ يعبر في الغالب أراضي حكومية تُستخدم لأغراض الزراعة والرعي، ولا توجد أي مواقع أثرية على طول المسار.

ومن المتوقع أن تشمل التأثيرات المحتملة تغيّرًا في المشهد الطبيعي، واضطراب التربة، وتلوث الهواء والضوضاء، وتوليد النفايات. وتشمل تدابير التخفيف إعادة توجيه المسار لتجنّب المناطق الحساسة، واستصلاح التربة، وتطبيق إجراءات إدارة النفايات كما ورد في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية.

من المتوقع أيضًا حدوث تأثيرات على الطيور نتيجة مخاطر الاصطدام أو الصعق الكهربائي، خصوصًا بالقرب من ممرات الهجرة. ولمعالجة ذلك، تشمل تدابير التخفيف إجراء دراسات استقصائية قبل الإنشاء، وتركيب أجهزة تشتيت مسار طيران الطيور، وتنفيذ أنشطة الإبعاد. وسيتم تطوير خطة إدارة التنوع البيولوجي التي تم الإفصاح عنها ضمن دراسة تقييم التأثير البيئي والاجتماعي في مرحلة التصميم التفصيلي، استنادًا إلى الدراسات الاستقصائية البيئية الميدانية قبل الإنشاء، وذلك بهدف تحديد التدابير اللازمة لتفادي أو تقليل أو تعويض تأثيرات المشروع على التنوع البيولوجي، وضمان عدم وجود أنواع في موائل طبيعية هامة محتملة.

وبالنسبة للتأثيرات الاجتماعية فتتصل بمخاطر السلامة والصحة المهنية وتوقعات التوظيف المرتفعة، التي قد تؤدي إلى توترات مجتمعية متزايدة. وتتمثل التدابير الأساسية للتخفيف في التطبيق الفعّال لخطة الصحة والسلامة المهنية وخطة إدارة العمالة، اللتين تم الإفصاح عنهما أيضًا ضمن حزمة دراسة تقييم التأثير البيئي والاجتماعي. تُعد الاضطرابات المحتملة للتراث الثقافي قابلة للإدارة من خلال تجنّبها وتطبيق إجراءات التعامل مع الاكتشافات العرضية.

ولا يُتوقع حدوث أي نزوح مادي، إذ تم اختيار مسار الخط بما يضمن تجنّب التأثير على أي منشآت. وسينتج عن الاستحواذ على الأراضي بعض التأثيرات الاقتصادية المرتبطة بتلف المحاصيل، والقيود المؤقتة على استخدام الأراضي، والخسارة الدائمة للأراضي في مواقع الأبراج، بالإضافة إلى القيود الدائمة على استخدام الأراضي ضمن ممر بعرض ١٠ أمتار يُمنع فيه وجود الأشجار العالية أو النباتات الكثيفة. وقد تمت معالجة هذه التأثيرات في إطار إعادة التوطين، والذي سيُعتمد كأساس لإعداد خطة إعادة التوطين التي ستكون من مسؤولية الشركة التونسية للكهرباء والغاز، وسيتم تنفيذها بالتعاون مع المقاول المسؤول عن التصميم والتوريد والإنشاء.

كما تم إعداد خطة مشاركة أصحاب المصلحة، متضمنةً آلية لتقديم الشكاوى، وتم الإفصاح عنها للمشروع. وستقوم الشركة التونسية للكهرباء والغاز بتعيين مدير مشاركة أصحاب المصلحة لمراجعة وتحديث الخطة بشكل دوري، وتقديم التوجيهات للمقاول. وسيتم مراقبة تنفيذ خطة مشاركة إشراك أصحاب المصلحة استنادًا إلى مؤشرات التقييم الواردة في الخطة، بهدف تحسين أساليب التشاور مع أصحاب المصلحة طوال دورة حياة المشروع.

كما سيواصل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مراقبة خطة العمل البيئية والاجتماعية والأداء البيئي والاجتماعي العام للمشروع بشكل سنوي.

التقييمات الخضراء

التو افق مع اتفاقية باريس

تم تحديد أن المشروع يتماشى مع أهداف التخفيف والتكيف المنصوص عليها في "اتفاقية باريس "استنادًا إلى تطبيق منهجية البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في التوافق مع اتفاقية باريس للاستثمارات الممولة بشكل مباشر.

يتماشى المشروع مع أهداف التخفيف من تغيّر المناخ المنصوص عليها في اتفاقية باريس، حيث يندرج ضمن القائمة المشتركة لبنوك التنمية متعددة الأطراف تحت الفئة "نقل وتوزيع الكهرباء، بما في ذلك إتاحة الطاقة وتخزينها وإدارة الطلب عليها".

تم تحديد مخاطر مادية جوهرية ناجمة عن تغيّر المناخ فيما يتعلق بالمشروع، وتمت معالجتها من خلال التصميم الأساسي للمعدات. ولا يتعارض المشروع مع السياسات الوطنية الخاصة بالتكيّف أو مع تعزيز القدرة على الصمود المناخي للنظام الأوسع. وبالتالي، فإن المشروع يتماشى مع أهداف التكيّف المنصوص عليها في اتفاقية باريس.

نسبة التمويل الأخضر

يُصنَّف ١٠٠٪ من تمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية كتمويلٍ أخضر، لكونه يدعم أنشطة تهدف إلى تحقيق أهداف التخفيف من تغيّر المناخ. يتم احتساب النسبة (الإسناد) وفقًا للمنهجية المعتمدة لتحديد نسبة التمويل الأخضر في استثمارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، واستنادًا إلى التوجيهات المحددة الواردة ضمن معايير مشاريع إنشاء شبكات نقل أو توزيع الكهرباء الجديدة التي تدعم إيصال الكهرباء غير النووية ومنخفضة الكربون جدًا.

التعاون الفني وتمويل المنح

تم حشد حزمة شاملة من التعاون الفني، بتمويل مشترك من صندوق المساهمين الخاص ومنصة الاستثمار في الجوار التابعة للاتحاد الأوروبي (EU NIP)، لدعم تنفيذ المشروع.

تشمل هذه الحزمة تمويل الدراسات البيئية والاجتماعية الأساسية لضمان الامتثال لمتطلبات الأداء الخاصة بالبنك، وهي على وجه التحديد: دراسة تقييم التأثير البيئي والاجتماعي وخطة إعادة التوطين. كما تدعم الحزمة مبادرات لبناء القدرات تركّز على إدارة التنوع البيولوجي، والاستحواذ الأراضي، واستعادة سبل كسب العيش، وتقدّم المساعدة لوحدة تنفيذ المشروع التابعة للشركة التونسية للكهرباء والغاز في مجالات التنسيق العام للمشروع، والمشتريات، والمراقبة. وأخيرًا، تتضمن الحزمة مهمة إضافية في إطار التعاون الفني لدعم الشركة التونسية للكهرباء والغاز في تصميم وتنفيذ برنامج وطني جديد للتعليم المزدوج حاصل على الاعتماد الرسمي.

بيانات الاتصال بالعميل

روضة حوالى
raoudha.haouala@elmed-steg.com
+٢١٦ ٧١ ٣٤١ ٣٦٣
www.steg.com.tn
٣٨ شارع كمال أتاتورك، ١٠٨٠ تونس، الجمهورية التونسية

ملخص التنفيذ

آخر تحديث لوثيقة ملخص المشروع

٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٥

فهم أثر التحول

يتوفر المزيد من المعلومات حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقياس أثر التحول، في هذا الرابط.

فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.

للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بـ:

الهاتف: ٧١٦٨ ٧٣٣٨ ٢٠ ٤٤+ البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com

للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية:

الهاتف: ٦٧٩٤ ٧٣٣٨ ٢٠ ٤٤+ البريد الإلكتروني: procurement@ebrd.com

الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عن طريق استخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد السياسة البيئية والاجتماعية ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكامًا محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتظلم لتلقي وتسهيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعميل والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.

يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في السياسة البيئية والاجتماعية.

النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقًا لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة النافية للجهالة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دورًا رئيسيًا في هذه الجهود الوقائية، ويساعد أيضًا في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.

إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضًا عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى compliance@ebrd.com إلى كبير مسؤولي الامتثال. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في ١ يناير ٢٠٢٠. يرجى زيارة صفحة سياسة الوصول إلى المعلومات لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (باللغة الإنجليزية).

آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تتسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل لسياسته البيئية والاجتماعية أو الأحكام الخاصة بالمشروع في سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب آلية المساءلة المستقلة للمشاريع للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الآلية ومهمتها، أو كيفية تقديم طلب للمراجعة، أو الاتصال بالآلية عن طريق البريد الإلكتروني ipam@ebrd.com للحصول على الإرشادات والمزيد من المعلومات حول الآلية وكيفية تقديم طلب.